

رسالة في بيان  
كفر من تولى الكافرين  
وظاهرهم على المسلمين  
ودرء قول المستدل  
بقصة حاطب بتقسيم التولي  
لأصغر وأكبر

عبدالرحيم بن محمد الإبراهيم

## الفهرس

- ما جاء في قول الله تعالى " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " وبيان كفر من تولى الكافرين وناصرهم على المسلمين ..... 5
- ذكر ما انعقد عليه الإجماع من كفر المتولي مطلقاً ، لدنيا أو غيره ، وما نقله ابن حزم في ذلك ، وأن الآية على ظاهرها ..... 6
- ذكر ما نصت عليه الآيات من ردة وكفر من تولى الكافرين ، وفهم العلماء وتقريرهم لذلك ..... 6
- ما جاء في الآية ، من قوله تعالى " ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا " ودلالاتها على كفر المتولي وخلوده في النار ..... 8
- ما جاء في قوله تعالى " لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين " وبيان كفر المتولي لمجرد الفعل " ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء " وفهم العلماء وتقريرهم لذلك ..... 9
- إبطال ما استدل به البعض من دعوى تقسيم الموالاة لصغرى وكبرى ..... 10
- بيان أن الاستثناء في الآية إنما وقع في بعض صور ( المحبة ، والقرب ) الغير دالة على الموالاة ، دون التولّي والنصرة ، مع ذكر الفرق بينهما ..... 11
- ذكر أقسام تقريب الكفار ، وأن منه المباح ، ومنه المحرم ، ومنه الكفري الذي هو الموالاة ..... 12
- بيان معنى قوله تعالى " إلا أن تتقوا منهم تقاة " وذكر أن التقية رخصة في ترك الإيمان الواجب إن عجز المؤمن عن إظهار دينه ، وليس مانعاً يمنع من الكفر ووعيده ..... 14
- إبطال ما جاء به البعض من الأصل الفاسد من إدخال التقية في موانع الكفر 14

- 14..... ذكر الفرق بين وجود العداوة ، وإظهار العداوة
- 17..... ذكر أن ما وقع للصحابي حاطب : هو من نوع التولي المكفر الخفي الذي يكفر صاحبه به بعد قيام الحجة
- 18..... ما صح من الروايات في تأصيل أمر الكفر الذي وقع به حاطب والتنصيب عليه وتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك
- 19..... ما نص عليه العلماء من أن المضمون لأهل بدر هو المغفرة ، والموت على الإسلام وليس عدم الوقوع في الكفر ، وذكر ما وقع به الأنصاري الذي خاصم الزبير من الكفر ، وسبب نزول الآية " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك " وأن الإيمان المنفي فيها هو أصله لا كماله
- 19..... ما جاء في الصحيح من شهود الأنصاري لبدر ، وأنه كان بدرياً ، وما قرره العلماء من توبته بعد وقوعه في الكفر
- 22..... تأصيل فعل التولي ، وأن منه الظاهر ومنه الخفي ، وكلاهما كفر
- 23..... التحقيق في فعل حاطب ، وأنه من جنس فعل قدامة بن مظعون ، وكلاهما أتى كفراً ، وكلاهما شهد بدراً ، وكلاهما في حضرة عمر ، وأن المضمون لأهل بدر هو المغفرة ، وليس عدم الوقوع في الكفر ، كما نص العلماء
- 24..... ما وقع من استتابة عمر وأئمة الصحابة لقدامة وأصحابه في إصرارهم على استحلال الخمر ، بعد إقامة الحد ، ومغاضبة قدامة لعمر
- 25..... إبطال مزاعم من حمل تولي الكفار في الآية على توليهم لدينهم أو نصرة لدينهم وما في الآية من نسف لهذا الشرط الفاسد
- 26..... فساد ما فهموا من الآية " فترى الذين في قلوبهم مرض " ودعواهم أن التولي لا يكفر فاعله إلا بنفاق القلب ومرضه
- 26..... فساد ما ذهبوا إليه من تقرير عقيدة المرجئة وتعليل كفرهم ، وتصدي العلماء للرد على مذهبهم الفاسد

ما جاء في قصة فداء العباس وفيها بيان كفر المتولي مطلقاً لدنيا وغيره وإبطال ما اشترطوا في ذلك من الشرط الفاسد .....28

" إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم " وحمل الظلم في الآية على الكفر بتولي المشركين ، وبيان خطأ من حمله على ظلم المعصية بترك الهجرة .... 30  
ما ذهب إليه ابن عباس في تفسير الآية ، وحمله إياها على الكفر الأكبر.....31  
رد شبهة الاستدلال الفاسد بحديث ( من تشبه بقوم فهو منهم ) وقياسه على الآية " ومن يتولهم منكم فهو منهم " .....35

التحقيق بذكر المشابهة أنها على قسمين مكفرة وغير مكفرة خلافاً للتولي ..35  
بيان كفر لابس الصليب ، دون كفر لابس الزنار وزي الرهبان .....36  
درء قول من زعم الإجماع على كفر لابس الزنار .....37

في ذكر النواقض وأنها على قسمين : ما يُعذر به ابتداءً ، وما لا يُعذر به وما في حكم النبي صلى الله عليه وسلم من المثل على ذلك .....39  
ذكر الفرق بين الأصل واللازم في مسألة النواقض ، وما به يُضبط أحكام التكفير وتنزيلها .....40

ذكر مانع التأويل ، وتلاعب المبطلين فيه .....42  
تواتر أقوال العلماء في نقل إجماع الصحابة على كفر مانعي الزكاة ، مع ما هم فيه من التأويل وادعاء الإسلام .....44

التحقيق في معنى الآية " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً " وإبطال قول المستدل فيها عن نفي مسمى الشرك وتعيينه على فاعله وإعذاره بالجهل .....47  
بيان ضلال فهمهم للآية " وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون " ونظير ذلك من الآيات .....51

ما جاء في قول الله تعالى  
" ومن يتولهم منكم فإنه منهم "  
وبيان كفر من تولى الكافرين  
وناصرهم على المسلمين  
لدنيا وغيره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على من بعثه الله هدى للعالمين .  
قال الله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم  
أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين \*  
فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة  
فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم  
نادمين " إلى قوله " يا أيها الذين آمنوا من يرد منكم عن دينه فسوف يأتي الله  
بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين .. " الآيات .  
دلّت هذه الآيات ، على كفر من يتولى الكافرين ، ويظاهرهم ويناصرهم في  
حربهم على المسلمين ، فالتولي هنا : هو نصره الكافر ، وإعانتة على المسلم .  
وهو ناقض من نواقض الإسلام ، لقوله تعالى " ومن يتولهم منكم فإنه منهم "  
وهذا النوع من التولي لاشك أنه عمل محض خالص يحكم بكفر فاعله بنص الآية  
دون النظر إلى ما يخالفه من أكاذيب اللسان ، وأقاويل القلب التي أبطلها الله تعالى  
بقوله " ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء "

وقد انعقد الإجماع على كفر من يتولى الكافرين مطلقاً ، لدنيا ، أو غيره .

قال ابن حزم رحمه الله ( صح أن قوله تعالى " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار ، وهذا حق لا يختلف عليه اثنان من المسلمين ) [ المحلى 138/11 ] .

وقال الطبري رحمه الله ، في تفسيره للآية ( " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " ومن يتول اليهود والنصارى دون المؤمنين ، فإنه منهم ، يقول : فإن من تولاهم ونصرهم على المؤمنين ، فهو من أهل دينهم وملتهم ، فإنه لا يتولى متول أحد إلا وهو به وبدينه وما هو عليه راضٍ ، وإذا رضى به ورضي دينه فقد عادى ما خالفه وسخطه ، وصار حكمه حكمه ) .

ثم ذكر الله تعالى قوله " يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه "

قال ابن تيمية رحمه الله ( فالمخاطبون بالنهي عن موالاة اليهود والنصارى هم المخاطبون بآية الردة ، ومعلوم أن هذا يتناول جميع قرون الأمة ، وهو لما نهى عن موالاة الكفار ، وبين أن من تولاهم من المخاطبين ، فإنه منهم ، بين أن من تولاهم وارتد عن الإسلام لا يضر الإسلام شيئاً ) [ مجموع الفتاوى 300/18 ]

قلت : وفي هذا جاء قوله تعالى " إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم \* ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر والله يعلم أسرارهم "

قال ابن تيمية رحمه الله ( قال تعالى " إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم \* ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر والله يعلم أسرارهم "

وتبين أن موالاة الكفار كانت سبب ارتدادهم على أدبارهم ، ولهذا ذكر الله في سورة المائدة أئمة المرتدين عقب النهي عن موالاة الكفار قوله " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " ) [ مجموع الفتاوى 192/28 ] .

ثم ذكر الله قوله عنهم " ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر "

فإذا كان الساعي إلى طاعتهم في بعض الأمر " سنطيعكم في بعض الأمر " قد ارتد بسعيه ذلك ، فكيف بمن ناصرهم وظاهرهم ؟!

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ( اعلم أنه من نواقض الإسلام عشرة الثامن : مظاهرة المشركين ، ومعاونتهم على المسلمين ، والدليل قوله تعالى " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " ) [ الدرر السنية 92/10 ] .

**ما جاء في الآية من قوله تعالى  
" ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا "  
ودلالاتها على كفر المتولي وخلوده في النار**

قال تعالى " ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون \* ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون "

وهذا من أوضح الدلالات على تأصيل مسألة التولي ، وأنها من الكفر الأكبر حيث جعل الله مآل المتولي منهم الخلود في النار " وفي العذاب هم خالدون " والخلود في النار هو جزاء الكافر على كفره ، وأنه لا إسلام معه لينجيهِ .

يبرهن ذلك ما أعقبه الله من قوله " ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء "

قال الشيخ سليمان بن عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله تعالى ( الدليل التاسع : قول الله تعالى " ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون " )

فذكر تعالى أن موالاة الكفار موجبة لسخط الله والخلود في النار بمجردِها ، وإن كان الإنسان خائفاً ، إلا المكره بشرطه ، فكيف إذا اجتمع ذلك مع الكفر الصريح وهو معاداة التوحيد وأهله ، والمعاونة على زوال دعوة الله بالإخلاص ، وعلى تثبيت دعوة غيره ؟! ) [ الدرر السنية 127/8 ، مجموعة التوحيد ص 203 ] .



**ما جاء في قوله تعالى**  
**"لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين"**  
**وبيان كفر المتولي لمجرد الفعل**  
**"ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء"**

قال الله تعالى " لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير "

دللت هذه الآية على كفر من يوالي الكفار ، لمجرد الفعل " ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء "

قال ابن كثير في التفسير ( أي من يرتكب نهى الله في هذا ، فقد برئ من الله ) .  
وقال الواحدي في تفسيره ( المعنى : أنه قد برئ من الله ، وفارق دينه ) .

وقال البغوي ( " ومن يفعل ذلك " أي موالاة الكفار ، في نقل الأخبار إليهم وإظهارهم على عورة المسلمين " فليس من الله في شيء " أي ليس من دين الله من شيء ) .

وقال السعدي ( " ليس من الله في شيء " أي فقد انقطع عن الله ، فليس له في دين الله نصيب ، لأن موالاة الكافرين لا تجتمع مع الإيمان ، لأن الإيمان يأمر بموالاة الله ، وموالاة أوليائه المؤمنين ، المتعاونين على إقامة دين الله ، وجهاد أعدائه ، فمن والى الكافرين من دون المؤمنين الذين يريدون أن يطفؤا نور الله ويفتنوا أوليائه : خرج من حزب المؤمنين ، وصار من حزب الكافرين .  
قال تعالى " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " ( [ تفسير السعدي ] .

## إبطال ما استدل به البعض من دعوى تقسيم الموالاتة لصغرى وكبرى

عمد البعض إلى القول بالتقسيم الخاطئ للموالاتة : بأن منها الصغرى والكبرى أو منها المكفرة ، ومنها غير المكفرة .

والذي حملهم على ذلك ، هو ما التبس عليهم من قصة حاطب ، كما سيأتي . وقبل الشروع ببيان ذلك يجب الوقوف على هذه المسألة وتأصيلها ، ليتقرر فهم معنى الموالاتة الفهم الصحيح الذي دلت عليه الآيات . وذلك أن الموالاتة : هي المحبة ، والقرب ، والنصرة .

فالنصرة ، والقرب : متعلقان بعمل الجوارح ، أما المحبة : فمتعلقة بعمل القلب . فالنصرة : هي مظاهرة الكافرين ، ومناصرتهم على المسلمين ، وهي كفر ظاهر لا خلاف فيه ، ولا تفصيل فيه ، لقوله تعالى " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " وأما القرب : وهو تقريب الكافرين دون المؤمنين فقد قال تعالى " بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيتبعون عندهم العزة فإن العزة لله جميعاً "

والتقريب : يدخل فيه بعض الصور المحتملة والمشتبهة الدلالة ، أو ما لا تدل أصلاً على الموالاتة : كالذي يقرب عالماً من الكفار ، أو طبيباً تعظم حاجة المسلمين إليه ، لا يماثله غيره في الخبرة والمعرفة .

فهذا لا يقال في فعله أنه موالاتة ، ما لم يدل ذلك الفعل على إرادة تقديم أهل الكفر على أهل الإسلام ، وإعلاءهم ، وإيثارهم عليهم .

وأما المحبة : فهي ما ينعقد في القلب من المحبة للكفار التي نهى الله عنها ، مما ينافي أصل الإيمان ، وهي من الكفر الباطن ، سيما إذا ظهر آثارها على الجوارح لقول الله تعالى " لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه "

وقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق "

ولكن لما كانت المودة والمحبة عمل قلبي ، باطن ، خفي ، لا يُحكم بكفر صاحبه إذا لم يظهر من الأعمال ما يدل على كفره ، أو موالاته للكافرين ، كون المحبة من أعمال القلوب ، وأعمال القلوب : لا يُرتَّب عليها أحكام ، ما لم تظهر دلائلها خرج بذلك بعض الصور التي لا تدل على الموالاة والمحبة : كالملاطفة والملاينة والبشاشة ، وغير ذلك مما هو مشروع أن يُعامل به بعض الكفار دون الآخر . وكما روى البخاري أيضاً ، عن أبي الدرداء ، أنه قال ( إنا لنكشر في وجوه أقوام ، وقلوبنا تلعنهم )

مما يدل قوله على انتفاء أصل المحبة من القلب ، حتى لو ظهرت مثل هذه الأعمال ، فوق الاستثناء لهذا الأمر ، لقوله تعالى " إلا أن تتقوا منهم تقاة "

ووقوعه هنا : إنما هو في بعض صور المتعلقة ( بالمحبة ، والقرب ) فقط مما لا يدل منها على الموالاة ، للأسباب المتقدمة ، ولم يقع في أمر ( التولي والنصرة ) بمظاهرة الكافرين على المسلمين ، فإن هذا لم يقع الاستثناء منه شيء بل قد ذكر العلماء صوراً لا تخطر ببال ، وعدوها من التولي .

ولعل هذا ما دعا العلماء : للتفريق بين هذين النوعين ، وتسمية هذا ( بالتولي ) وذلك ( بالموالاة ) وذلك أن الموالاة أعم فهي تشمل ( المحبة والقرب والنصرة ) والتولي أخص : إذ هو مقتصر على معنى ( النصر والإعانة ) .

فكل تولٍ : هو موالاة ، وليس كل موالاة تكون تولياً ، فبينهما عموم وخصوص .

## ذكر أقسام تقريب الكفار وأن منه المباح ومنه المحرم ومنه الكفري الذي هو الموالاتة

تقدم ذكر معنى الموالاتة ، وأنها هي المحبة ، والقرب ، والنصرة .

وأن النصر : لا يُستثنى من كفر فاعلها شي ، فهي دالة على الموالاتة بجميع صورها ، إلا أن منها الظاهر ومنها الخفي ، وكلاهما كفر ، كما سيأتي بيان ذلك

وأما المحبة : فهي عمل قلبي باطن ، لا يُرتب عليها حكم ، حتى تظهر دلائلها أي تظهر دلائل تلك المحبة والموالاتة على صاحبها ، إذ أن ليس كل عمل دال على المحبة والموالاتة ، فقد يدل ، وقد لا يدل ، كما تقدم .

وأما القرب ، أو التقريب : فهو عمل ظاهر ، قد يدل على الموالاتة ، وقد لا يدل وهو على أقسام : منه المباح ، ومنه المحرم ، ومنه الكفري ، الذي هو الموالاتة

أما المباح : فهو كما تقدم ، أن يُقرب الحاكم المسلم من هو كافر ، لأمر ما كتقريبه الطبيب ، أو العالم الذي تعظم حاجة المسلمين إليه ، وما شابه ذلك .

أما المحرم : فهو أن يُقرب الحاكم المسلم من هو كافر ، يستحسن فيه أمر ما فيجعل له ولاية على المسلمين ، وهذا يحرم فعله .

لعموم قوله تعالى " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً "

وقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبلاً "

وهو بلا شك منهي عنه ، لما فيه من ذريعة إضعاف المسلمين ، ودخول الكافر في أمر المسلمين ، وكشف سرائرهم .

وأما الكفري ، الذي هو الموالاة : فصوره كثيرة ، منها : أن يُقرب الحاكم من هو كافر أو بعض الكفار ، ويُمكنهم من أمر المسلمين ، ويجعل قرار المسلمين ومصيرهم بأيدي الكافرين .

ولا يُشترط أن يكون لهؤلاء الكافرين تواجد بين أظهر المسلمين ، فيكفي تمكينهم وجعل قرار أهل الإسلام ، وقوتهم ، وأموالهم ، بأيدي الكافرين ، وبإشرافهم وجعل المسلمين تبعاً لسياساتهم ، وهيمنتهم ، ومصالحهم .

فهذا لا شك فيه أنه موالاة ، وهو كفر ، لا يشك في كفر فاعله مسلم .

فالقسم الأول : وهو المباح ، والثاني : وهو المحرم ، لا يدلان على الموالاة لانعدام دلائل ذلك .

بخلاف القسم الثالث : وهو الكفري ، فهو دال عليها ، بل هو الموالاة عينها .

قال تعالى " فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة " .

وقال تعالى " ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء " .

**بيان معنى قوله تعالى " إلا أن تتقوا منهم تقاة "**  
**وذكر أن التقية رخصة في ترك الإيمان الواجب**  
**إن عجز المؤمن عن إظهار دينه**  
**وليس مانعاً يمنع من الكفر ووعيده**

وأيضاً ما اشتبه على البعض : من فهم معنى قوله تعالى " لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة "

وإقرارهم بكفر من فعل ذلك ، ولكنهم يعتذرون بعذر التقية والخوف ، ظناً منهم أن الله قد أقامه عذراً في الكفر ، وجعله مانعاً كالإكراه ، وهو باطل لما سيأتي . ذلك أن الله قد جعل التقية عذراً في ترك ما يترتب على الإيمان من الأمر الواجب من ترك إظهار الدين ، وإظهار العداوة للمشركين ، في حال العجز ، أو الخوف ولم يجعلها عذراً في ترك أصل الإيمان ، بفعل ما هو كفر ، من الموالاة وغيره .

فالتقية التي هي الخوف : هي عذر في ترك إظهار تلك العداوة للكفار ، فيظهر المسلم من الأمور ما يظنه العدو الكافر أنه من الموالاة ، وهو في حقيقته ليس موالاة : كالملاطفة ، والمداهنة ، والبشاشة في الوجوه ، وغير ذلك . وذلك أن الله تعالى أمرنا أن نظهر هذه العداوة ، ونبديها عند القدرة .

وجعلها من الإيمان الواجب " وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده "

فإظهار العداوة شيء ، ووجودها شيء ، كما نص العلماء .

فوجود العداوة : متعلق بأصل الإيمان .

وإظهار العداوة : متعلق بواجب الإيمان وكماله .

فمن لم يظهر هذه العداوة ، خوفاً على نفسه : كان معذوراً بعذر الله له بقوله تعالى " إلا أن تتقوا منهم تقاة "

وجاز له أن يكتم إيمانه ، لقوله " وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه "

وأعني بإظهار العداوة : أي أن لا يظهر نقيضها من أعمال الموالاة  
لأن ليس كل الأعمال تدل على الموالاة ، كما تقدم .  
بخلاف تولي الكافرين ، ونصرتهم : فإنه لا يدل إلا على الموالاة .  
وهذا معنى قوله تعالى " ومن يفعل ذلك " أي : يأتي بالأعمال الظاهرة  
التي لا تدل إلا على موالاة الكفار .

فقوله تعالى " إلا أن تتقوا منهم تقاة "

أي : تفعلوا من الأعمال ، ما تتقون به شرهم ، دون فعل الموالاة .

وأما من ذهب إلى غير هذا المعنى ، وجعل قوله " إلا أن تتقوا منهم تقاة " داخل في جنس ما نهى الله عنه من موالاة الكفار ، فقد ضل سواء السبيل .

بل قد جاء في محكم قوله سبحانه ، ما يبطل ، وينقض هذا العذر الفاسد  
( عذر التقية ، والخوف ) إذا وقع المسلم في موالاة الكافرين .

قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين \* فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين "

فقد أبطل الله تعالى في الآية ( عذر التقية ، والخوف ) لمن سارع في موالاة الكافرين ، بقوله تعالى " يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة " فكيف يقيمه عذراً في آية أخرى مماثلة؟! هذا من الافتراء على الله ودينه .

ثانياً : قد ذهب بعض أهل التفسير ، وهو قول الحسن ، وقتادة ، وغيرهم في حمل معنى الآية " إلا أن تتقوا منهم تقاة " على صلة الرحم .

" إلا أن تتقوا منهم تقاة " أي : تتقوا أمراً يحاسبكم الله عليه : وهو الرحم .

" منهم " أي : أمراً من جهتهم ، وطرفهم ، يُسائلكم الله عليه : وهو الرحم .

هذا وجه معتبر في التفسير ( والأول هو الأظهر ) ولكن إن أخذنا بهذا الوجه بطل أيضاً قول من استدل بالآية على غير ما دلت عليه من المعنى الصحيح ( والدليل متى طرأ عليه الاحتمال : بطل به الاستدلال ) .

كيف وقد أضيف إليه ما تقدم من القرآن وبيانه ، من إبطال هذا العذر الفاسد ؟!

ثالثاً : إذا قلنا كما تقدم ، أن ملاينة الكفار وملاطفتهم ، والبشاشة في وجوههم قد جعلها الله عذراً في التقية : بترك ما هو واجب من الإيمان ، وليس مانعاً من موانع الكفر ، فلا شك أن مثل هذه الأمور داخلية في أوجه البر ، والإحسان المشروع لعامة الكفار ، دون أهل الحرب منهم .

لقوله تعالى " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين \* إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون "

أخرج أبو يعلى عن عبدالله بن الزبير عن أبيه قال ( قدمت قتيلة على ابنتها أسماء بهدايا : ضباب وسمن وأقط ، فلم تقبل هداياها ، ولم تدخلها منزلها فسألت لها عائشة النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال صلى الله عليه وسلم " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين " فأدخلتها منزلها ، وقبلت منها ) .

وفي رواية البخاري ( فسألت النبي صلى الله عليه وسلم : أصلها ؟ قال : نعم ) . فمشروعية بر أهل السلم من الكفار ، ذوي الأرحام أو غيرهم ، واللين لهم بالقول دون أهل الحرب منهم : يدل على أمر الوجوب ، وأن إظهار هذه العداوة لأهل الحرب ، وعدم ملاينتهم : متعلق بواجب الإيمان وكماله ، لا أصله .

هذا ما دعا العلماء لفهم هذا الاستثناء من الآية " إلا أن تتقوا منهم تقاة " في الصور التي تقدمت ، إذا خشي المسلم على نفسه ، لأنه قد ترك بذلك واجباً من واجبات الإيمان ، وليس أصلاً يكفر به .



## ذكر قسّمى التولّى المكفّر وأن ما وقع للصحابى حاطب هو من نوع التولّى المكفّر الخفى الذى يكفر به صاحبه بعد قيام الحجة

وإذا تقرر ما تقدم ، أن التولي الذي هو نصرة الكافرين على المسلمين لم يستثن الله منه شيء ، وأنه ناقض مكفّر بجميع صورته .

فإن ثم إشكال عند البعض ، فيما توهموه من ظاهر النصوص ، والتي منها قصة الصحابي حاطب ، وما صدر منه في حق النبي صلى الله عليه وسلم ، والمسلمين عندما بعث بكتاب يخبر به قريشاً بغزو رسول الله ، لهم .

وهذا الإخبار منه لقريش ، لاشك أنه متضمن لصورة واضحة من صور تولي الكافرين ، لذلك استأذن الفاروق عمر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم بقتل حاطب ، لهذا الفعل ، لما فيه من الكفر الظاهر .

ولو كان حاطب لم يرتكب كفراً ، لما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر يخوض في مثل هذا ، ويستبيح دماء أهل الإسلام بمجرد المعصية ولأنكر عليه ذلك ، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

وأما قول حاطب ( ولم أفعله ارتداداً عن ديني ، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام ) إنما أراد بذلك نفي الكفر الباطن عن نفسه ، والردة المقصودة منه عن دين الله وقد صدّقه النبي بقوله ذلك ، بقوله صلى الله عليه وسلم ( أما إنه قد صدقكم ) ( صدقكم ) أي بقوله ( ولم أفعله ارتداداً عن ديني ) أي أنه لم يكذب في قوله هذا فتصديق النبي له فقط ، لهذا القول ( ولم أفعله ارتداداً عن ديني ) . وليس في عدم ارتكابه لفعل الكفر ، بل قد فعله حاطب .

فعذره النبي صلى الله عليه وسلم ابتداءً ، ولم يحكم بكفره ، لجهله في هذا النوع وهذه الصورة من الكفر .

وفي جهل حاطب أيضاً ، وظنه أن الكفر يلحق فقط : من لحق بالكفار ، وقاتل معهم ضد أهل الإسلام ، أو قفز إلى معسكرهم لتكثير سوادهم ، دون غيرهم وهو ما كان ظاهراً للجميع ، لا يخفى على أحد .

وقد أخرج البخاري في صحيحه حديث حاطب ، في كتاب ( استتابة المرتدين باب : ما جاء في المتأولين ) .

بما يؤكد أيضاً : أن هذا العمل من أعمال المرتدين ، التي يُستتاب فاعلها .

ثانياً : تقدم أن عمر رضي الله عنه ، قد راجع رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل حاطب حتى بعد تصديق النبي لحاطب وأعاد عليه أمر قتله فلم يأذن له بقتله وفيه دلالة أن الكفر قد ثبت في حقه ، وإنما ترك النبي قتله لصدق إيمانه وتوبته .

وقد أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح رواية ابن عباس قال ( قال عمر فاخترت سيفي ، وقلت يا رسول الله أمكني منه ، فإنه قد كفر ) رواه ابن جرير

قال ابن حجر رحمه الله ، في صحة الرواية ، رداً على القاضي أبوبكر الباقلاني ( ليس لإنكار القاضي معنى ، لأنها وردت بسند صحيح ) [فتح الباري 309/12]

قلت : وأصل الرواية ولفظها ، في قول عمر رضي الله عنه ( فإنه قد كفر ) يبطل قول البعض ، ممن حمل منهم معنى الكفر هنا على كفر النعمة .

فإن عمر أراد قتله بسيفه ، كما في لفظ الرواية ( يا رسول الله ، أمكني منه ) وهذا يدل على استباحة دمه ، وأن الكفر المقصود به هو الأكبر لا الأصغر .

فالحاصل هنا : أن ما جاء من نفي للكفر في قول حاطب ، وتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا النفي ، المراد به : هو نفي الكفر الباطن فقط ، وليس الكفر الظاهر ، المتعلق بالجوارح والأعمال .

**ما نص عليه العلماء  
من أن المضمون لأهل بدر هو المغفرة  
والموت على الإسلام وليس عدم الوقوع في الكفر  
وذكر ما وقع به الأنصاري الذي خاصم الزبير من الكفر  
وسبب نزول الآية " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك "  
وأن الإيمان المنفي فيها هو أصله لا كماله**

وقول النبي صلى الله عليه وسلم ، لعمر ، عن حاطب ( وما يدريك لعل الله اطلع  
على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ) .

المضمون هنا لأهل بدر ، كما قال العلماء : هو المغفرة ، والموت على الإسلام  
وليس عدم الوقوع في الكفر ، كما سيأتي بيانه في قصة قدامة بن مظعون ، وهو  
البدرى الذي شهد بدرأ ، وقصة الأنصاري الذي خاصم الزبير وهو البدرى أيضاً  
الذي شهد بدرأ ، كما في رواية البخاري عن أبو اليمان عن شعيب عن الزهري  
عن عروة بن الزبير ( أن الزبير كان يحدث : أنه خاصم رجلاً من الأنصار ، قد  
شهد بدرأ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة ) إلى آخر الرواية  
من اعتراضه على حكم النبي ، وذكره لسبب نزول الآية " فلا وربك لا يؤمنون  
حتى يحكموك فيما شجر بينهم "

قال ابن تيمية رحمه الله ( ومن ذلك قول الأنصاري الذي حاكم الزبير في شراج  
الحرة ، لما قال له صلى الله عليه وسلم " اسق يا زبير ثم سرح إلى جارك "  
فقال : أن كان ابن عمتك .

وحديث الرجل الذي قضى عليه فقال : لا أرضى ، ثم ذهب إلى أبي بكر ، ثم إلى  
عمر ، فقتله ) إلى قوله ( فهذا الباب كله مما يوجب القتل ويكون به الرجل كافراً  
مناقفاً ، حلال الدم ) [ الصارم المسلول ص 233 ] .

وقال ابن تيمية رحمه الله ( وقد ذكرنا عن عمر رضي الله عنه ، أنه قتل رجلاً لم يرض بحكم النبي عليه الصلاة والسلام ، فنزل القرآن بموافقتة ، فكيف بمن طعن في حكمه؟! ) [ الصارم المسلول ص 528 ] .

وقال ابن حزم ، في ذكر الإيمان المنفي في الآية " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم " وأنه هو أصله ، لا كماله .

قال رحمه الله ( فليعلم أن الله قد أقسم ، وقوله الحق : إنه ليس مؤمناً ، وصدق الله تعالى ، وإذا لم يكن مؤمناً ، فهو كافر ، ولا سبيل إلى قسم ثالث ) .  
[ الإحكام في أصول الأحكام 97/1 ]

وقال أيضاً رحمه الله في الآية ( فنص تعالى وأقسم بنفسه أنه لا يكون مؤمناً إلا بتحكيم النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما عن ، ثم يسلم بقلبه ولا يجد في نفسه حرجاً مما قضى ، فصح أن التحكيم شيء غير التسليم بالقلب ، وأنه هو الإيمان الذي لا إيمان لمن لم يأت به ) [ الفصل في الملل والأهواء والنحل 235/3 ] .

وقال أيضاً عند قوله تعالى " ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين " .

قال رحمه الله ( قال أبو محمد : هذه الآية نص بتكفير من فعل ذلك .  
فإن قال قائل : إن من اتبع غير سبيل المؤمنين ، فليس من المؤمنين ؟  
قلنا له وبالله تعالى التوفيق : ليس كل من اتبع غير سبيل المؤمنين كافراً  
لأن الزنى وشرب الخمر وأكل أموال الناس بالباطل ، ليست من سبيل المؤمنين  
وقد علمنا أن من اتبعها فقد اتبع غير سبيل المؤمنين ، وليس مع ذلك يكون كافراً  
ولكن البرهان في هذا ، قول الله عز وجل " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم " .

قال أبو محمد : فهذا هو النص الذي لا يحتمل تأويلاً ، ولا جاء نص يخرج  
عن ظاهره أصلاً ، ولا جاء برهان بتخصيصه في بعض وجوه الإيمان ) .  
[ الفصل في الملل 293/3 ] .

وقال ابن حزم رحمه الله ( حتى إذا بين الله تعالى أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما شجر بينهم ، وَجَبَ أن من وقف على هذا قديماً وحديثاً ، وإلى يوم القيامة ، فأبى ، وعند : فهو كافر ، وليس في الآية أن أولئك عندوا بعد نزول الآية ) [ المحلي 202/11 ] .

قوله ( وليس في الآية أن أولئك عندوا بعد نزول الآية ) فيه شاهد على توبة الأنصاري بعد أن صدر منه ذلك الكفر ، ونزلت فيه الآية ، وأن المضمون لأهل بدر هو المغفرة والموت على الإسلام ، وليس عدم الوقوع في الكفر .

وقال ابن تيمية وهو يقرر أيضاً توبة الأنصاري الذي خاصم الزبير ، ويرد على من نفى وقوع الكفر في حقه ، قال رحمه الله ( فإن قيل : ففي رواية صحيحة أنه كان من أهل بدر ، وفي الصحيحين عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم " ولو كان هذا القول كفراً - أي قوله للنبي أن كان ابن عمتك - للزم أن يُغفر الكفر والكفر لا يُغفر ، ولا يقال عن بدري : إنه كَفَر ) .

ثم أسهب في تحقيق كونه بدرياً إلى قوله رحمه الله ( وإن كانت القصة بعد بدر فإن القائل لهذه الكلمة يكون قد تاب واستقر وقد عفا له النبي صلى الله عليه وسلم عن حقه ، فغفر له ، والمضمون لأهل بدر إنما هو المغفرة ، إما بأن يستغفروا إن كان الذنب مما لا يُغفر إلا بالاستغفار ، أو لم يكن كذلك ، وإما بدون أن يستغفروا ألا ترى أن قدامة بن مظعون ، وكان بدرياً : تأول في خلافة عمر ما تأول في استحلال الخمر من قوله تعالى " ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا " حتى أجمع رأي عمر وأهل الشورى ، أن يستتاب هو وأصحابه فإن أقروا بالتحريم جلدوا ، وإن لم يقرؤا به كفروا ، ثم إنه تاب وكاد ييأس لعظم ذنبه في نفسه ، حتى أرسل إليه عمر رضي الله عنه بأول غافر . فَعُلِمَ أن المضمون للبدريين أن خاتمتهم حسنة ، وأنهم مغفور لهم . وإن جاز أن يصدر عنهم قبل ذلك ما عسى أن يصدر فإن التوبة تجب ما قبلها ) . [ الصارم المسلول ص 528 ] .

## تأصيل فعل التولي

وأن منه الظاهر ومنه الخفي وكلاهما كفر  
وبيان أن فعل حاطب من جنس فعل قدامة بن مظعون  
وكلاهما بدري وكلاهما متأول وكلاهما في حضرة عمر

ثم إن هذا الفعل والله الحمد ، مما أحكم الله تعالى تأصيله وبيانه في كتابه ، بقوله تعالى " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " وبالآيات الكثيرة .

فليس فيه ما هو مستثنى ، وليس فيه ما هو أصغر وأكبر ، وإنما هو نوعان

الأول : تولّ مكفر ظاهر ، والثاني : تولّ مكفر خفي ، وكلاهما مخرج من الملة

أما التولي المكفر الظاهر : هو ما تظهر فيه صورة التولي عند الجميع ، كقتال أهل الإسلام ، والقفز إلى معسكر أهل الكفر ، والخروج معهم لتكثير سوادهم في قتال المسلمين ، فهذا يكفر صاحبه ، ويستباح دمه ، بلا خلاف ، ولا يُعذر بذلك أحد ، ودليله قوله تعالى " والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت "

فحكم الله بكفرهم بقوله " والذين كفروا " لما وقعت منهم المقاتلة " يقاتلون "

أما التولي المكفر الخفي : فهو ما تخفى صورته عند البعض ، من كونه تولياً وكُفراً ، فيعلمه من يعلمه ، ويجهله من يجهله ، وتلتبس صورته على الكثير إما لبغيهم ، أو لجهالتهم بصورته .

وقد ذكر العلماء في مثل هذا ، كثير من الصور ، مما لا حصر له : كإعانة الكافرين ، أو إرشادهم إلى ثغور المسلمين ، أو تزويدهم بما يعينهم في قتالهم المسلمين : بسلاح ، أو رأي ، أو زاد ، أو غيره .

وهذا تولّ مكفر خفي ، مخرج من الملة ، غير أن صاحبه قد يُعذر به ابتداءً حتى تقام عليه الحجة ، إن كان ممن يجهل شيئاً من جزئيات هذه الصور .

وهذا ما حصل لحاطب بن أبي بلتعة ، عندما ظن في نفسه أن تولي الكافرين ونصرتهم : تتمثل في الدخول في معسكر أهل الكفر ، والقتال معهم فقط وأن ما سوى ذلك ، لا يدخل في صورة التولي والموالاتة .

فجاء وعظ الله له في القرآن في مستهل سورة الممتحنة ، في بيان ذلك فَعَلِمَ في ذلك أمر الله ودينه ، واستغفر من هذا الفعل وتاب .

ولو عاد حاطب إلى ذلك الفعل ( وحاشا له أن يعود ، وهو البدري الذي وعد بالمغفرة ) فإنه لو عاد إلى فعل ذلك ، لَكَفَرَ بلا خلاف .

كما أن الصحابي قدامة بن مظعون ، وهو البدري أيضاً ، الذي شهد بدرًا لما استحل شرب الخمر ، ومن معه ، بتأويل ، بعث إليه عمر رضي الله عنه بمن يقيم عليهم الحجة ، حتى اتفق عمر وسائر الصحابة على جلدهم إن أقروا بالتحريم ، وعلى الحكم بكفرهم وردتهم ، إن أصروا على التحليل ، وذلك أن المضمون لأهل بدر ، كما تقدم : هو المغفرة ، والموت على الإسلام ، وليس عدم الوقوع في الكفر .

وتقدم قول ابن تيمية رحمه الله ( والمضمون لأهل بدر إنما هو المغفرة : إما بأن يستغفروا إن كان الذنب مما لا يُغفر إلا بالاستغفار ، أو لم يكن كذلك ، وإما بدون أن يستغفروا ، ألا ترى أن قدامة بن مظعون ، وكان بدرياً ، تأول في خلافة عمر ما تأول في استحلال الخمر من قوله تعالى " ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا " حتى أجمع رأي عمر وأهل الشورى : أن يُستتاب هو وأصحابه ، فإن أقروا بالتحريم جلدوا ، وإن لم يقرؤا به كفروا .

ثم إنه تاب وكاد ييأس لعظم ذنبه في نفسه ، حتى أرسل إليه عمر رضي الله عنه بأول غافر ، فَعَلِمَ أن المضمون للبدريين أن خاتمتهم حسنة ، وأنهم مغفور لهم وإن جاز أن يصدر عنهم قبل ذلك ما عسى أن يصدر فإن التوبة تجب ما قبلها ( [ الصارم المسلول ص 528 ] [ الرد على البكري ص 253 ] .

وقد جاء في رواية ابن أبي شيبة في المصنف عن علي رضي الله عنه ، أنه قال ( شرب قوم من أهل الشام الخمر ، وعليهم يزيد بن أبي سفيان ، وقالوا : هي لنا حلال ، وتأولوا هذه الآية " ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا " قال : وكتب فيهم إلى عمر ، فكتب أن ابعث بهم إلي قبل أن يفسدوا من قبلك ، فلما قدموا على عمر استشار فيهم الناس ، فقالوا : يا أمير المؤمنين نرى أنهم قد كذبوا على الله ، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ، فاضرب رقابهم وعلي ساكت ، فقال ما تقول يا أبا الحسن فيهم ؟ قال أرى أن تستتيبهم ، فإن تابوا جلدتهم ثمانين لشرب الخمر ، وإن لم يتوبوا ضربت رقابهم ، قد كذبوا على الله وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ، فاستتابهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين ) قلت : وهذا فيه إشارة بأن استتابة قدامة بن مظعون ومن معه ، ومن قال بقوله كانت متأخرة ، فبعد أن جلده عمر في المرة الأولى ( وغاضبه قدامة لذلك حتى صالح عمر قدامة بعد ذلك في الحج ) استمر هذا التأويل لقدامة ، ولازمه لمدة وبقي معه ، حتى كان من أمره ، وأمر من استحل الخمر من أهل الشام ما كان استشار عمر أهل الشورى فيهم ، واستتابهم على ذلك .



## إبطال مزاعم من حمل تولي الكفار في الآية على توليهم لدينهم أو نصره دينهم وما في الآية من نسف لهذا الشرط الفاسد

وهنا يظهر ضلال البعض في حملهم معنى التولي في الآية : على تولي الكفار لأجل دينهم ، أو نصره لدينهم ، وهو من جهل الحقائق ، أو تحريفها .  
وقد أبطل الله هذا الشرط الفاسد في الآية نفسها ، قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين \* فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين "

فقوله تعالى " نخشى أن تصيبنا دائرة " هذا لا شك أنه أمر دنيوي ، لا يتعلق بالدين ، أو نصره الكفار لدينهم ، فقد بيّن الله تعالى أن الذي حملهم على ذلك هو الخشية على دنياهم ، ومظنة أن يتسلط الكفار عليهم بعد ذلك ، فينالوا منهم وهذا لا علاقة له بالدين ، أو نصره الدين ، وقد أبطل الله عذرهم ذلك .

وذكر جل وعلا أيضاً أن الكفر لأجل استحباب الحياة الدنيا يتعيّن على صاحبه لمجرد فعله ، حتى لو كان عن غير اعتقاد ، قال تعالى " ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدي القوم الكافرين " فتأمل قوله " وأن الله لا يهدي القوم الكافرين " فحكم الله بكفرهم ، وجعل سببه هو استحباب الحياة الدنيا .

قال الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب عند هذه الآية في رسالته كشف الشبهات قال رحمه الله ( فصرّح أن هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد ، أو الجهل أو البغض للدين ، أو محبة الكفر ، وإنما سببه أن له في ذلك حظاً من حظوظ الدنيا ، فأثره على الدين ) .

وأما استدلالهم بلفظ الآية ، من قوله تعالى " فترى الذين في قلوبهم مرض " ودعواهم أن المتولي لا يكفر فاعله إلا بنفاق القلب ومرضه .

فهذا لا شك أنه من الباطل ، لأن من تولى الكافرين بفعله ، من غير جهل يُعذر به كما تقدم في جهل حاطب وغيره ، أو إكراه بشرطه ، كما سيأتي : فهو من الذين في قلوبهم مرض ، أي مرض الكفر والنفاق .

لقوله تعالى " ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء " فإن الإيمان الصحيح في القلب يمنع من تولى الكافرين ، فمن تولاهم كان كافراً في الظاهر ، منافقاً في الباطن ، لدلالة الآية .

وأيضاً من تولاهم استحباباً للحياة الدنيا لا شك أنه بهذا يكون ممن اتخذ إلهه هواه قال تعالى " أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون " .

وهذا فيه دليل : أن من استقر هواه في قلبه ، لاستحبابه الحياة الدنيا " وأضله الله على علم " لا جهل يُعذر به ، كما تقدم : كان من الذين ختم الله على قلبه ، لقوله تعالى " وختم على سمعه وقلبه " فكيف لا يكون من الذين في قلوبهم مرض ؟!

قال ابن كثير رحمه الله ( " وأضله الله على علم " يحتمل قولين أحدهما : وأضله الله لعلمه أنه يستحق ذلك ، والآخر : وأضله الله بعد بلوغ العلم إليه ، وقيام الحجة عليه ) وبنحوه قال القرطبي .

ثانياً : أن تعليل كفر المتولي بفساد الباطن هو تعليل المرجئة ، والآيات كلها دالة على كفره لمجرد الفعل ، لا غير .

وأما ذكر مرض القلب في الآية : فهو لبيان حقيقة باطنهم فقط ، وليس لبيان سبب كفرهم ، وذلك أنه لا إيمان معهم ، يمنع من استقرار ذلك الكفر في قلوبهم ، حتى لو قالوا وادعوا خلاف ذلك .

وقد نص أهل العلم على أن مناط التكفير في الآية يتعلق بالكفر الظاهر لا الباطن

قال ابن حزم رحمه الله ( صح أن قوله تعالى " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار ، وهذا حق لا يختلف عليه اثنان من المسلمين ) [ المحلى 138/11 ] .

وقال ابن حزم ( " وكفروا بعد إسلامهم " فنص تعالى على أن من الكلام ما هو كُفر..، وقال تعالى " لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم " فنص تعالى على أن الاستهزاء بالله تعالى أو آياته أو برسول من رسله كُفر مخرج عن الإيمان ولم يقل تعالى في ذلك : أني علمت أن في قلوبكم كُفراً ، بل جعلهم كفاراً بنفس الاستهزاء ، ومن ادعى غير هذا فقد قَوَّل الله تعالى ما لم يقل ، وكذب على الله تعالى ) [ الفصل في الملل 3 / 244 ] .

وقال ابن تيمية رحمه الله ( ولهذا قال سبحانه وتعالى " لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم " ولم يقل قد كذبت في قولكم : إنما كنا نخوض ونلعب ، فلم يكذبهم في هذا العذر كما كذبهم في سائر ما أظهروه من العذر الذي يوجب براءتهم من الكفر ، كما لو كانوا صادقين ، بل بيّن أنهم كفروا بعد إيمانهم بهذا الخوض واللعب ) [ الصارم المسلول ص 516 ] .

فقول ابن حزم ، ونقله للإجماع على كفر المتولي ، وكذا قوله ( ولم يقل تعالى في ذلك : أني علمت أن في قلوبكم كُفراً ، بل جعلهم كفاراً بنفس الاستهزاء ) . فيه تصريح بإبطال ما اشترطوا في كفر المتولي ، وأن الله لم يعلل كفرهم بفساد الباطن ، ولم يقل ( أني علمت أن في قلوبكم كُفراً )

بل جعلهم كفاراً بنفس التولي " ومن يتولهم منكم فإنه منهم "

أما الاستدلال بقول الحاطب المتقدم ( ولم أفعله ارتداداً عن ديني ولا رضا بالكفر بعد الإسلام ) فقد تقدم أنه إنما أراد بذلك نفي الكفر الباطن عن نفسه وقد صدّقه النبي صلى الله عليه وسلم ( أما إنه قد صدقكم ) ( صدقكم ) أي في قوله ( ولم أفعله ارتداداً عن ديني ) أي أنه لم يكذب فيما قاله فتصديق النبي له فقط ، لهذا القول الذي قاله ، وليس لعدم ارتكابه لفعل الكفر .

## ما جاء في قصة فداء العباس وما فيها من بيان كفر المتولي مطلقاً وإبطال ما اشترطوا في ذلك من الشرط الفاسد

وهي من أوضح الدلالات الحاسمة والقاضية في هذه المسألة ، فقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله على عمه العباس ، ومن معه يوم بدر ، لما خرجوا مع الكفار يكثرُونَ سوادهم على أهل الإسلام ، مع ما ادعاه العباس من الإسلام في ذلك ، فعامله معاملة الكفار : بأن جعله يفدي نفسه .  
( والفداء لا يكون إلا للكافر ، دون المسلم ) .

ولا شك أن إكثار سواد الكفار ، في الخروج معهم في غزوهم لأهل الإسلام : من الكفر الظاهر لا خلاف فيه ، وإن لم يقع من الخارج معهم أمر القتال ويُقاتل معهم وذلك أن المعارك : قد تُحسم قبل خوضها بكثرة السواد ، وكثرة العدد ، فكان هذا التكتير منه لسوادهم من التولي الظاهر ، الذي يرتب عليه أمر الكفر وحكمه .

وهذا الخروج منه معهم لتكتير سوادهم لا شك أنه لم يصدر عن اعتقاد أو نصره لدينهم ، وإنما لأجل الدنيا : مداراة لهم وخوفاً منهم ، بل قد زعم في ذلك ما زعم من الإكراه ، فلم يلتفت النبي صلى الله عليه وسلم إلى تلك المزاعم .

وقد دل على ذلك ما جاء من عامة النصوص منها قوله تعالى " إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً " .

وما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ( إن أناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرُونَ سواد المشركين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأتي السهم فيرمي ، فيصيب أحدهم فيقتله ، فأنزل الله تعالى " إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم " ) .

ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم لعمة العباس ، لما اعتذر له بعذر الإكراه  
وقول العباس في ذلك ( يا رسول الله إني كنت مكرهاً ) .

فقال صلى الله عليه وسلم ( أما ظاهرك فكان علينا ، وأما سريرتك فإلى الله ) .  
أخرجه ابن جرير ، وابن أبي حاتم ، عن السدي ، وغيره .

وما رواه ابن أبي حاتم عن السدي أيضاً ، قال ( لما أسر العباس وعقيل ونوفل  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للعباس " افد نفسك ، وابن أخيك " )

قال : يا رسول الله ألم نصل قبلك ، ونشهد شهادتك ؟! " قال يا عباس إنكم  
خاصمتم ، فخصمتم " ثم تلا الآية " ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها " )

وفي رواية ابن أبي خيثمة ، عن ابن إسحاق ، قال العباس ( يا رسول الله ، إني  
كنت مُسلماً ، ولكن القوم استكروهوني ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم " الله أعلم  
بإسلامك ، إن يكن ما ذكرت حقاً ، فالله يجزيك به ، وأما ظاهر أمرك فقد كنت  
علينا ، فافد نفسك " ) .

وأصل قصة فداء العباس في الصحيح عند البخاري ، كتاب الجهاد ، باب فداء  
المشركين ، من حديث أنس ، قال ( أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمال من  
البحرين ، فجاءه العباس فقال : يا رسول الله أعطني فإني فاديت نفسي وفاديت  
عقيلاً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم " خذ " فأعطاه في ثوبه ) .

أخرج الطبراني من طريق ابن إسحاق عن ابن عباس عن أبي رافع مولى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ( كنت غلاماً للعباس بن عبدالمطلب وكنت قد أسلمت  
وأسلمت أم الفضل وأسلم العباس وكان يكتم إسلامه مخافة قومه ، وكان أبو لهب  
قد تخلف عن بدر ، وبعث مكانه العاص بن هشام ، وكان له عليه دين ، فقال له  
اكفني هذا الغزو وأترك لك ما عليك ، ففعل ، .. ) إلى آخر الرواية .

قلت : وهذا فيه إشارة على تقدم إسلام العباس ، وأنه كان قبل بدر ، كما في سائر  
الروايات ، وأنه إنما أخفاه مخافة قومه ، ولم يظهر إسلامه إلا قبل خيبر ، وقيل  
يوم الفتح ، فظن البعض أنه قد تأخر أمر إسلامه ، وهذا خطأ .

**" إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم "**  
**وحمل معنى الظلم في الآية على الكفر بتولي المشركين**  
**ودراء قول من حملة على ظلم المعصية بترك الهجرة**

قال تعالى " إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا "

**" ظالمي أنفسهم "** أي بما أظهروا من الكفر في الدنيا ، بتوليهم للكافرين .  
وهو سبب نزول الآية ، لما تقدم في الصحيح من قول ابن عباس ( إن أناساً  
من المسلمين كانوا مع المشركين يُكثرون سواد المشركين على رسول الله ) .  
فاكثار سواد المشركين في الخروج معهم لقتال المسلمين من أعظم صور تولي  
الكافرين ، فبتكثير السواد يحصل النصر ، ويتحقق سببه ، وتُحسم المعارك .  
وهو لا شك أنه ظلم للنفس ، وهو ظلم أكبر ، وهو كفر .  
قال تعالى **" والكافرون هم الظالمون "**

وقال تعالى **" ودخل جنته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تبيد هذه أبداً \*  
وما أظن الساعة قائمة ولئن رددت إلى ربي لأجدن خيراً منها منقلباً \* قال له  
صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلاً "**  
فيُحمل ظلم النفس هنا في الآية **" ظالمي أنفسهم "** على الظلم الأكبر لا الأصغر  
لما تقدم من سبب النزول ، هذا أولاً .

**ثانياً :** أن هذا السبب يُجَلِّي ويظهر خطأ القائل بتفسير الآية **" ظالمي أنفسهم "**  
على ترك الهجرة ، فيما حملة عليه فهمه الخاطئ ، كون الآية ينص سبب نزولها  
على تول المشركين باكثار سوادهم ، فكيف يصرف القائل هنا معناها إلى ترك  
الهجرة الذي لم تحتاجهم به الملائكة إلا بعد ظلمهم أنفسهم بدعوى الاستضعاف؟!  
وذلك أن الملائكة قالت لهم ذلك **" ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها "**  
بعد دعواهم الاستضعاف ، وليس قبله .

**" كنا مستضعفين في الأرض "** أي اعتذروا بانعدام قدرتهم عن دفع أذى الكفار عنهم ، في إكراههم على الخروج ، فردت الملائكة **" ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها "** المعنى : أي ألم تكن أرض الله واسعة ، فتدفعوا بتلك الهجرة ما سيقع عليكم من أمر الإكراه ، ودعواه .

لذا كان من شروط المكروه ، كما هو معلوم : عدم قدرته على الفرار ، كما سيأتي فمن مات إذاً ، من المسلمين وهو في معسكر الكافرين فهو كافر في حكم الدنيا مسلم في حكم الآخرة ، غير مخلد في النار .

وعكسه المنافق : مسلم في حكم الدنيا ، كافر في حكم الآخرة ، مخلد في النار .

وذلك أن أصل الأحكام والجزاء في الدنيا يكون على الظاهر ، وأصل الجزاء في الآخرة يكون على الباطن ، مما في القلوب ، قال تعالى **" يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم "**

**" سليم "** أي من الكفر والشرك والنفاق ، فمن سلم من ذلك انتفع بإيمانه وإسلامه في الآخرة .

وفيما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم عن إسلام العباس ( فإله يجزيك به ) دليل على انتفاع العباس بإسلامه في حكم الآخرة لو كان قد قُتِلَ ، فإن الله ما كان ليجزيه بإسلامه لولا عدم انتفاعه به ، ولكن بشرط : أن يكون إيمانه في الباطن إيمان المؤمنين ، لا المنافقين .

ذكر ابن عاشور في تفسيره ، فقال ( واشتهر إطلاق ظلم النفس في القرآن على الكفر وعلى المعصية ، وقد اختلف في المراد به في هذه الآية ، فقال ابن عباس المراد به الكفر ، وأنها نزلت في قوم من أهل مكة ، كانوا قد أسلموا حين كان الرسول صلى الله عليه وسلم بمكة ، فلما هاجر أقاموا مع قومهم بمكة ففتنهم فارتدوا وخرجوا يوم بدر مع المشركين ، فكثروا سواد المشركين ، فقتلوا ببدر كافرين ، فقال المسلمون كان أصحابنا هؤلاء مسلمين ولكنهم أكرهوا على الكفر والخروج ، فنزلت هذه الآية فيهم ، رواه البخاري عن ابن عباس ) .

وأما عن خطاب الملائكة لهم بالهجرة المكلف بها أهل الإسلام ، كونهم في حكم الآخرة ، وهم في أول منازلها عند الوفاة ، فخاطبتهم بالهجرة لأنهم كانوا مسلمين في حكم الآخرة ، لقول ابن عباس ( إن أناساً من المسلمين ) فقد ثبت إسلامهم .

ومن صح إسلامه في الباطن ، وأظهر الكفر في الظاهر ، كما هو الحال هنا جوزي بإسلامه في حكم الآخرة ، وعومل بما أظهر من الكفر في حكم الدنيا .

وهذا يدل على تعيين كفرهم في الدنيا ، وعدم تعيين كفرهم في الآخرة .

أي بمعنى تحقق فيهم كفر العين في الدنيا ، لأخذ الفدية منهم التي تؤخذ من الكفار ولم يتحقق فيهم ذلك في الآخرة ، لعدم تعيين كفرهم فيها ، لظهور حقيقة إيمانهم وأنه ليس كإيمان المنافقين .

فظلمهم هنا " ظالمي أنفسهم " ينصرف إلى كفر النوع ، أي أن فعلهم كفر وهو تكثيرهم لسواد المشركين على المسلمين ، إلا أن الفاعل قد يتعين كفره في حكم الدنيا ، ولا يلزم أن يكون كافراً في حكم الآخرة ، إن ثبت إيمانه وإسلامه بل يُجازى به ( ومجازاته به : هو أن لا يجعله الله من أهل الخلود في النار ) .

وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم لعمة العباس ( الله أعلم بإسلامك ، إن يكن ما ذكرت حقاً ، فالله يجزيك به ، وأما ظاهر أمرك فقد كنت علينا ، فافد نفسك ) .

هذا إذا أخذنا بالقول هنا بكفرهم في حكم الدنيا وإثبات إسلامهم في حكم الآخرة

أما إذا ذهبنا إلى القول بكفرهم أيضاً في حكم الآخرة ، فهذا لا ينافي معنى الآية لأنه إنما حاجبتهم الملائكة بأمر الهجرة لما ادعوا في ذلك الإسلام والاستضعاف فكان لابد من أن يكون رد الملائكة عليهم من أصل ما ادعى أولئك من القول .

أي المعنى إن كنتم كما تزعمون أنكم على الإسلام والاستضعاف " ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها "

وهذا لا يلزم منه القطع بعدم كفرهم في الآخرة ولكن اقتضى ظاهر الخطاب ذلك



وقوله صلى الله عليه وسلم لعمة العباس ( الله أعلم بإسلامك ) ليس هذا تشكيك بإسلامه ، فقد أظهر العباس الإسلام ، وعرف عنه صلى الله عليه وسلم ذلك كما في قوله ( يا رسول الله ألم نصل قبلك ونشهد شهادتك؟! قال : يا عباس إنكم خاصتم ، فخصمتم ) .

وإنما قوله هنا هو لبيان أن الأحكام تكون على الظاهر والله يتولى السرائر ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم ( أما ظاهرنا فكان علينا ، وأما سريرتنا فإلى الله ) وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح ( إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ، ولا أشق بطونهم ) رواه البخاري .

وما رواه أيضاً البخاري في الصحيح من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ( إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ، وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بأعمالكم ، فمن أظهر لنا خيراً : أمّنا ، وقربناه ، وليس إلينا في سريرته شيء ، الله يحاسبه في سريرته ، ومن أظهر لنا سوءاً ، لم نؤمنه ولم نصدق ، وإن قال إن سريرته حسنة ) .

ثالثاً : إذا قلنا كما تقدم أن من شروط المكروه عدم قدرته على الفرار ، فيشهد لهذا التأصيل ما روي في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما رواه أحمد في المسند عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( يغزو جيش البيت حتى إذا كانوا بببغاء من الأرض ، حُسف بهم ) قالت : قلت يا رسول الله أرايت المكروه منهم ؟ قال ( يُبعث على نيته ) .

أي أن العذاب نالهما جميعاً : المكروه ، وغير المكروه ، وهذا في حكم الدنيا أما الآخرة : فيبعث كل منهم على نيته .

قال ابن تيمية رحمه الله ( فالله تعالى أهلك الجيش الذي أراد أن ينتهك حرّماته المكروه فيهم وغير المكروه ، مع قدرته على التمييز بينهم ، مع أنه يبعثهم على نياتهم ، فكيف يجب على المؤمنين المجاهدين أن يميّزوا بين المكروه ، وغيره وهم لا يعلمون ذلك؟! بل لو ادعى مدّع أنه خرج مكرهاً ، لم ينفعه ذلك بمجرد

دعواه ، كما رُوي أن العباس بن عبدالمطلب قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما أسره المسلمون يوم بدر يا رسول الله ، إني كنت مكرهاً ، فقال " أما ظاهرك فكان علينا ، وأما سريرتك فإلى الله " ( [ مجموع الفتاوى 501/ 28 ] .

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله ( فإن قال قائل : هلاً كان الإكراه على الخروج ، عذراً للذين قُتلوا يوم بدر ؟ قيل : لا يكون عذراً ، لأنهم في أول الأمر لم يكونوا معذورين ، إذ قاموا مع الكفار ، فلا يُعذرون بعد ذلك بالإكراه ، لأنهم السبب في ذلك ، حيث قاموا معهم وتركوا الهجرة ) [ "حكم موالاته أهل الاشراك" للشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ ]

قال ابن حجر رحمه الله ، في الفتح ، عند كتاب الإكراه ، عن الإكراه ما نصّه قال ( هو إلزام الغير بما لا يريده ، وشروط الإكراه أربعة : الأول : أن يكون فاعله قادراً على إيقاع ما يهدد به ، والمأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار .

الثاني : أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع ، أوقع به ذلك .

الثالث : أن يكون ما هدد به فورياً ، فلو قال إن لم تفعل كذا ضربتك غداً ، لا يُعد مكرهاً ، ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً ، أو جرت العادة بأنه لا يخلف .

الرابع : أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره ( [ فتح الباري 385/12 ]

فأول هذه الشروط : عدم قدرة المكره على الفرار .

قال القاضي عياض رحمه الله ، في المدارك ( وسئل أبو محمد الكراني " إمام الفقه المالكي " عمّن أكرهه بنو عبيد على الدخول في دعوتهم ، أو يُقتل ؟ قال : يختار القتل ، ولا يُعذر أحد بهذا ، إلا من كان أول دخولهم البلد ، فيُسأل إن يعرف أمرهم ، وأما بعد فقد وجب الفرار ، فلا يُعذر أحد بالخوف بعد إقامته لأن المقام في موضع يُطلب من أهله تعطيل الشرائع لا يجوز . وإنما أقام من هنا من العلماء والمتعبدین على المباينة لهم ، لئلا يخلو بالمسلمين عدوهم ، فيفتنونهم عن دينهم ) [ المدارك 719/2 ] .

## درء شبهة الاستدلال بحديث ( من تشبه بقوم فهو منهم ) وقياسه على الآية " ومن يتولهم منكم فإنه منهم "

تقدم ذكر الآيات في بيان كفر المتولي ، وبالأخص هذه الآية ، وفهم العلماء لها بل ونقل الإجماع على ذلك ، كما تقدم في قول ابن حزم وغيره .

قال ابن حزم رحمه الله ( صح أن قوله تعالى " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار ، وهذا حق لا يختلف عليه اثنان من المسلمين ) [ المحلى 138/11 ] .

أما حديث ( من تشبه بقوم فهو منهم ) فقد رواه أبو داود ، من طريق عبدالرحمن بن ثابت عن حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر عن النبي . وهو لا يصح عنه صلى الله عليه وسلم ، فيه عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ضعفه ابن معين ، والنسائي ، وغيرهم . ووصف أحمد بن حنبل : أحاديثه بالمناكير .

ثانياً : أن التشبه معنى عام ، يدخل فيه ما هو كفر ، ويدخل فيه ما هو معصية . فمن تشبه بقوم في كفرهم : فهو منهم ، على كفرهم . ومن تشبه بهم في معصيتهم : فهو منهم على معصيتهم .

وهذا التقسيم لا يتأتى في فعل التولي الذي هو معنى خاص في الكفر ، في جميع أحواله ، لدلالة الآيات التي تقدمت ، من أن المتولي يكفر لمجرد الفعل . قال تعالى " ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء "

وأن فعله هذا يؤول به إلى النار والخلود فيها ، لقول الله تعالى " ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون "

وأن الإيمان الصحيح يمنع عن مثل هذا التولي ، لقوله تعالى " ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء "

وأن الإصرار على فعله ردة عن الدين لما وصف الله به أهل التولي من الارتداد عن الدين ، لقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه .. " الآية

قال ابن تيمية رحمه الله ( فالمخاطبون بالنهي عن موالاته اليهود والنصارى هم المخاطبون بآية الردة ، ومعلوم أن هذا يتناول جميع قرون الأمة ، وهو لما نهى عن موالاته الكفار ، وبين أن من تولاهم من المخاطبين ، فإنه منهم ، بين أن من تولاهم وارتد عن الإسلام لا يضر الإسلام شيئاً ) [ مجموع الفتاوى 300/18 ]

وقال ابن تيمية رحمه الله ( قال تعالى " إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم \* ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر والله يعلم أسرارهم " وتبين أن موالاته الكفار كانت سبب ارتدادهم على أدبارهم ، ولهذا ذكر الله في سورة المائدة أئمة المرتدين عقب النهي عن موالاته الكفار قوله " ومن يتولهم منكم فإنه منهم " ) [ مجموع الفتاوى 192/28 ] .

وقد تقدم استيعاب العلماء لهذه المسألة ، وأنها ليست محل خلاف ، وأنها مما انعقد عليها الإجماع ، فلا يصح قياسها بغيرها من المسائل ، التي يطراً عليها التقسيم ، لمجرد التشابه اللفظي فيها . هذا إذا أخذنا جدلاً بصحة الحديث ، إذ قد تقدم بيان ضعفه .

ثالثاً : إذا قلنا كما تقدم أن التشبه معنى عام ، يدخل فيه الكفر ويدخل فيه المعصية فكذا مشابهة الكفار في سائر خصالهم المخالفة لهدي الإسلام : هو معصية .

وأما إن وقعت المشابهة في زيّهم ، ولباسهم ، مما يتميزون به عن عامة الناس كلبس زي الرهبان مثلاً ، أو غيره : فإن هذا أيضاً لا يجوز ، بل هو من الكبائر ( ما لم يكن ذلك الملبوس صليباً ، أو وثناً ، بحيث يرفع على الجباه ، أو يوضع على الصدور : فإن ذلك يكون كفراً ) .

فلبس زي الرهبان ، وشد الزنار : من الكبائر ، ولا يكون ذلك كفراً : ما لم يقترن معه أمر آخر : كالمشي إلى كنائسهم لأداء طقوسهم ، وتعليق صلبانهم ، والترنم بترانيمهم ، وغير ذلك .

فلو لبس مثلاً ، مسلم زيهم وزنارهم وهو في بيته : لكان هذا من المحرمات ولو لبس زيهم ليقى نفسه من البرد ولم يجد غيره : لرفع عنه الحرج في ذلك فليس بمجرد اللبس يكفر الإنسان .

فزي الرهبان وزنارهم ليس هو رمز وثنية النصارى ، حتى لو أعطي مسميات التقديس ، أو أطلق عليه مسمى اللباس المقدس ، ما لم يدخل فيه معنى الوثنية ويتقرر فيه حقيقة ذلك ( والعبرة في الأحكام : بالحقائق ، لا بالمسميات ) .

فلم يُعهد عن النصارى عبادتهم لذلك الزنار ، وليس هو وثن كالصليب ، الذي يعتقدون به ، ويعبدونه ، ويقدسونه ، والذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، بقوله لعدي بن حاتم لما دخل عليه وفي عنقه صليب ، فقال له ( اطرح عنك هذا الوثن ) رواه الترمذي .

فيحرم لبس الزنار ، وغيره ، من زي الرهبان ، والنصارى .  
أما الصليب : فلبسه كفر ، ولا يباح إلا في حالة الإكراه .

وكون لبس الصليب من الكفر الظاهر ، لأنه وثن وطاغوت ، ولبسه ينافي أصل الكفر به ( فما كفر بالطاغوت من لبسه ، ورفع ، وجعله بذلك الرفع له مكانه ) ومن لم يكفر بالطاغوت : فليس بمسلم .

وأيضاً : ما يقع في لبسه من الموافقة ، والاقرار ، والرضى في الظاهر بهذا الوثن ، وما عليه أهله من دين الوثنية .

وأما من زعم الإجماع من الفقهاء : بكفر من لبس الزنار ، فزعمه باطل .

أولاً : لتعذر الإجماع بعد الصحابة .

وثانياً : أن من تتبّع أقوال من قال من العلماء : باعتبار شد الزنار من المكفرات يتبين له أنه إنما قرنوا به أعمالاً أخرى : كالمشي إلى الكنائس ، وتعليق الصلبان

وغير ذلك ، فجعلوها بمجموعها : كفر ، ولم يجعلوا لبس الزنار : كفراً مجرداً لذاته ، ما لم يقترن معه دلائل اليقين التي تؤكد موافقته على دينهم في الظاهر .

**فلو لبس الكافر مثلاً : لبس الإحرام ،** لما كان في لبسه دلالة يقينية في الظاهر على إسلامه ، ما لم يقترن مع فعله هذا أعمال : كقصد البيت والطواف والسعي وغيره ، إذ قد يلجأ لفعل ذلك ، لضرورة : من برد ، أو حر ، أو غير ذلك .

وكذلك لبس الزنار : لا يُعد بمفرده علامة على الكفر ، ما لم يقترن به أعمال أخرى تظهر بها علامة الكفر : كالمشي إلى الكنائس ، والعمل بطقوس النصارى والترنم بترانيمهم ، ولبس صلبانهم ، وغير ذلك .

**فحاصل القول هنا في الرد على شبهة قياس حديث ( من تشبه بقوم ) على الآية** أن الحديث هنا : يُحمل على المعنى العام ، من تشبه بكفرهم ( فهو منهم ) على كفرهم ، ومن تشبه بمعصيتهم ( فهو منهم ) على معصيتهم .

**وهذا كقوله صلى الله عليه وسلم ( من غشنا فليس منا )** رواه مسلم .  
**وقوله صلى الله عليه وسلم ( ليس منا من لم يرحم صغيرنا ، ويعرف شرف** كبيرنا ) رواه الترمذي .

**وقوله صلى الله عليه وسلم ( ليس منا من لطم الخدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية )** البخاري .

( ليس منا ) أي : ليس على سنتنا ، وهدينا ، وليس المقصود ليس على ديننا .

فحمل معنى ( منهم ) هنا على الكفر أو على المعصية بحسب ما يرد من تأصيل ذلك في كتاب الله .

وقد ورد في كتاب الله بيان كفر المتولي ، لمجرد الفعل ، وأنه من أهل الخلود في النار ، وأنه لا صحة لإيمانه ، وتقرر رده بمجرد إصراره على ذلك ، فلا يصح قياسه على غيره ، ممن لم يكن حاله كذلك ، أو فعله كذلك ، أو تأصيله كذلك .

في ذكر النواقض وأنها على قسمين  
ما يُعذر به ابتداءً ، وما لا يُعذر به  
وما في حكم النبي صلى الله عليه وسلم  
من المثل على ذلك

يتلخص مما تقدم : أن ما جاء ذكره من النواقض على قسمين :  
الأول : ما يُعذر به ابتداءً ، حتى تقام الحجة .  
والثاني : ما لا يُعذر به ، ولو كان بدعوى الجهل .

أما الأول : وهو ما يُعذر به فاعله ابتداءً ، حتى تقام عليه الحجة .

فمثاله : رد الأخبار التي جاءت عن الله ورسوله ، أو إنكار ما هو معلوم من  
الدين بالضرورة ، أو استحلال المحرمات ، ونحو ذلك مما يُشترط في تكفير  
فاعله بلوغ الحجة ، والعلم ، والبيان .

وأما الثاني : وهو ما لا يُعذر به ، ولو كان بدعوى الجهل : كالشرك بالله تعالى  
الذي لا يصح التوحيد إلا بتركه .

ومنها أيضاً : مسبة الله جل جلاله وتقدس ، أو دينه ، أو نبيه .

ومنها كذلك : الاستهزاء بالله تعالى ، أو دينه ، أو نبيه .

كيف يُعذر ؟ وقد قال الله فيه وفي أمثاله " لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم "

فكيف لنا أن نقيم له العذر ، وقد أبطل الله عذره بقوله " لا تعتذروا "

ومنها : السحر ، وكيف يُعذر فاعله ؟ وقد ظهر في ذلك أمر كفره ، وبلغه ذلك .

قال الله تعالى " وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنة فلا تكفر "

إلى غير ذلك من النواقض التي لا يُعذر فاعلها بحال ، ولا يُمكن أن يُوصف مرتكبها بالإسلام ، من جهة منافاتها للإسلام من الأصل ، ومن كل وجه فلا يصح تنزيل مانع الجهل في حق صاحبها ، كون ذلك المانع متقرر فقط في رد أخبار وأحكام الشرع ، واستحلال المحرمات ، حتى يبلغه حكمها .

**فالذي يدعى الإسلام ثم يشرك بالله لا يصح وصفه بالإسلام وإن تسمى بالإسلام**

وقد نفى النبي صلى الله عليه وسلم ( اسم الصلاة ) عن أتى بها ، وهو مخل بركن من أركانها وهو ركن الطمئينة ، كما في حديث الرجل المسيء صلاته قال له صلى الله عليه وسلم ( ارجع فصلّ ، فإنك لم تصلّ ) متفق عليه .

فنفى عنه صلى الله عليه وسلم مسمى الصلاة ، مع كونه قد صلى ، وأتى بفعل الصلاة في الظاهر ، ولكن من غير تحقيق لأركانها . فلم يكن الجهل هنا عذر يتقرر بسببه مسمى الصلاة وصحتها ، وذلك أن الرجل قد قال للنبي ( والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره ، فعلمني ) متفق عليه .

**وهنا يظهر التفريق بين الأصل واللازم ، في مسألة النواقض .**

**فالأصل :** ما يتعلق بالشرك وفعله ، فمن أشرك لم يحقق بفعله للشرك أصل التوحيد ، فلا يمكن أن يوصف بأنه موحد ، لأن الموحّد هو الذي لا يُشرك ( فمن أشرك لم يُوحّد ) لأنه أخل بما هو ركن وأصل .

**وأما اللازم :** فهو ما يلزم من وجوده لصحة الشيء .

فيلزم مثلاً ، لصحة الإسلام : تحليل ما حرم الله ، وتحريم ما أحل ، فمن لم يلتزم ذلك ، أقيمت عليه الحجة ، فمن أصر بعدها فقد كفر .

**ومثال هذين الأمرين :** مثال المصلي ، الذي يخل بأصول الصلاة ، المتمثلة ( بالشروط ، والأركان ) فيصلّي مثلاً : من غير شرط الوضوء ، أو ركن الركوع ، أو ركن الطمئينة .

فهذا ابتداءً لا تصح صلاته ، لأنه أخل بما هو أصل ( وإن كان جاهلاً ) .



ونقول له كما قال صلى الله عليه وسلم للرجل المسيء صلاته ( ارجع فصلّ فإنك لم تصلّ ) .

بخلاف ما لو أتى بناقض ، لا تبطل به الصلاة ابتداءً ( إن كان لجهله )  
كأن يتكلم مثلاً : أثناء الصلاة ، وغير ذلك ، فهذا لا تبطل صلاته ابتداءً  
إن كان جاهلاً ، حتى يظهر له العلم في ذلك .

كما أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يأمر الرجل الذي تكلم في الصلاة وفي  
أثنائها بأن يعيد صلاته ، لأنه كان جاهلاً ، ولم يخل بما هو ركن وأصل ، كما  
في صحيح مسلم ، من حديث معاوية بن الحكم .

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل المسيء صلاته بأن يعيد صلاته لما  
أخل بما هو ركن وأصل : وهو ركن الطمئينة ، بقوله له ( ارجع فصلّ ، فإنك  
لم تصلّ ) .

وبهذا يظهر الفرق بين الأصل ، واللازم .

فالأصل : لا يصح الشيء إلا به ، سواء كان مع العلم ، أو الجهل ، لأنه ركن .  
أما اللازم : فيُعذر من لم يأت به إن كان جاهلاً ، ولا يصح ولا يُعذر بعد العلم  
وأيضاً : من تسمى بالإسلام وهو يفعل الشرك ، لا يصح ابتداءً وصفه بالإسلام  
وإن كان جاهلاً .

نقول له اقتداءً بنبيينا صلى الله عليه وسلم ( ارجع فأسلم ، فإنك لم تُسلم ) .  
أو ( ارجع فوحد ، فإنك لم توحّد ) .

## ذكر مانع التأويل وتلاعب المبطلين فيه

وهو امتداد لمانع الجهل ، فما كان قبل العلم والبيان : فهو الجهل .  
وما كان بعده : فهو التأويل .

**فالجهل : عدم بلوغ العلم ، والتأويل : عدم فهمه على حقيقته بعد بلوغه .**

وقد عمدوا إلى العمل به ، والميل إليه ، بعد إقامة الحجة في حق مرتكب الكفر  
لإزالة مانع اللبس عنه .

فمن بدا لهم إصراره على كفره ، نظروا في أمره ، وتفرقوا عليه .  
فمنهم من يعذره بهذا التأويل ، ومنهم من لم يعذره .

وقد جعلوا منه المستساغ ، وغير المستساغ .

بحسب صورة الكفر ، وظهورها ، ووقوع اللبس فيها .

وقد دخلت الأهواء ، ومحض الأهواء في ذلك ، وكثرت ، وامتألت القلوب منها .

وأهل الأهواء هؤلاء ، ليس لهم ساحل ، ولا حد يقفون عنده في إنزال هذا المانع  
فقد أجروا هذا المانع مطلقاً ، فلم يكتفوا بتحبيده ، ولا تحديده ، بل جعلوه أصلاً  
يرجعون إليه في كل مسألة وناقض من النواقض العظام التي لا يُعذر فيها أحد  
بل ما هو مجمع على كفره عند الجميع .

وقد مال بعض العلماء إلى جزئيات قليلة لا تُذكر ، فعذروا فيها بالتأويل بعد إقامة  
الحجة ، حيث لم يحكم بعضهم بكفر من تأول من الناس بعض صفات الله تعالى  
التي وصف بها نفسه جل وعلا ، لما ألدوا عن معناها ، ومالوا إلى غيرها من  
المعنى السيئ ( لما حملهم على ذلك من اللبس ، من ظاهر اللغة ومعانيها ) .

سيما إذا عُلِمَ عن أهل التأويل هؤلاء الصدق والوفاء ، ونصرة الدين ، والذب عن أهله ، فإن إجراء هذا المانع في حقهم هنا ظاهر وصائر ، بشرط أن لا يكون ذلك اللبس والناقض في المكفرات التي لا يسع أحد جهلها ، كالشرك بالله ، وغيره

**وحاصل الكلام هنا : أن مانع التأويل لا يُلتفت إليه بعد إقامة الحجة في الأمور التي يُعذر فيها المرء ابتداءً ، كاستحلال المحرمات ، ورد الأحكام المجمع عليها فكيف يُلتفت إليه في الأمور التي لا عذر لأحد فيها كالشرك بالله ؟!**

**وما تقدم ذكره من فعل عمر بن الخطاب والصحابة رضي الله عنهم ، في تكفير الصحابي الجليل قدامة بن مظعون الذي شهد بداراً ، والذي استحل الخمر بتأويل أظهر دليلاً على ذلك ، فقد بعث إليه عمر رضي الله عنه علماء الصحابة ليقيموا عليه الحجة على تحريمها ، وأخبرهم بأنه ( إن أقرهم على التحريم جُلد ، لشربه الخمر ، وأن أصر على التحليل قُتل ، لكفره وردته ، واستحلاله ما حرم الله ) .**

وهذا في حق من هو من خيرة الصحابة ( وقد شهد بداراً ) وهو قدامة بن مظعون فإنه لم ينجو هنا ويفلت من حكم الكفر والردة والقتل ، مع ما هو عليه من التأويل فكيف بغيره من أهل الشرك ، والطواغيت ، وأرباب الفساد الذين لم يحملهم على كفرهم تأويل ولا غيره ، وإنما ألصق فيهم أهل الباطل ذلك العذر للمجادلة عنهم؟!

**قال ابن تيمية رحمه الله ( ألا ترى أن قدامة بن مظعون ، وكان بدرياً ، تأول في خلافة عمر ما تأول في استحلال الخمر ، من قول الله تعالى " ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا " الآية .**

**حتى أجمع رأي عمر ، وأهل الشورى : أن يُستتاب هو وأصحابه فإن أقروا بالتحريم جُلدوا ، وإن لم يقرؤا به كفروا .**

ثم إنه تاب وكاد ييأس لعظم ذنبه في نفسه ، حتى أرسل إليه عمر رضي الله عنه بأول غافر ، فَعُلِمَ أن المضمون للبدرين أن خاتمتهم حسنة ، وأنهم مغفور لهم وإن جاز أن يصدر عنهم قبل ذلك ما عسى أن يصدر فإن التوبة تجب ما قبلها ) .  
[ الصارم المسلول ص 528 ] [ الرد على البكري ص 253 ] .

وأيضاً ما أجمع عليه الصحابة ، من كفر مانعي الزكاة ، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله ، ويلتزمون شعائر الإسلام ، دون أداء الزكاة ، ومع هذا اتفق الصحابة على تكفيرهم ، وقتالهم ، واستباحة أموالهم ، وسبي ذراريهم .

قال أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله ( والمصدق لهذا جهاد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، بالمهاجرين والأنصار على منع العرب الزكاة كجهاد رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الشرك سواء ، لا فرق بينهما في سفك الدماء ، وسبي الذرية واغتنام المال ، فإنما كانوا مانعين لها غير جاحدين بها ) [الإيمان ص17]

وقال القاضي أبو يعلى رحمه الله ( وأيضاً فإنه إجماع الصحابة ، وذلك أنهم نسبوا الكفر إلى مانع الزكاة ، وقتلوه ، وحكموا عليه بالردة ، ولم يفعلوا مثل ذلك بمن ظهرت منه الكبائر ) [ مسائل الإيمان 330 ] .

وقال ابن تيمية رحمه الله ( وقد اتفق الصحابة والأئمة بعدهم : على قتال مانعي الزكاة ، وإن كانوا يصلون الخمس ، ويصومون شهر رمضان ، وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائغة ، فلهذا كانوا مرتدين ، وهم يقاتلون على منعها ، وإن أقروا بالوجوب كما أمر الله ) [ مجموع الفتاوى 519/28 ] .

وقال أيضاً رحمه الله ( كان السلف قد سموا مانعي الزكاة مرتدين ، مع كونهم يصومون ، ويصلون ، ولم يكونوا يقاتلوا جماعة المسلمين ) [ الفتاوى 531/28 ]

وقال أيضاً رحمه الله ( والصحابة لم يقولوا هل أنت مقر بوجوبها ، أو جاحد لها هذا لم يعهد عن الصحابة بحال ، بل قال الصديق لعمر رضي الله عنهما : والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها ، فجعل المبيح للقتل مجرد المنع ، لا جحد وجوبها .

وقد رُوي أن طوائف منهم كانوا يقرّون بالوجوب ، لكن بخلوا بها ، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم سيرة واحدة وهي قتل مقاتلتهم ، وسبي ذراريهم ، وغنيمة أموالهم ، والشهادة على قتلاهم بالنار ، وسموهم جميعهم أهل الردة .

وكان من أعظم فضائل الصديق عندهم ، أن ثبته الله على قتالهم ، ولم يتوقف كما توقف غيره ، حتى ناظرهم فرجعوا إلى قوله ( [ انظر كتاب مفيد المستفيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب ، والدرر السنية لعلماء الدعوة النجدية 178/10 ]

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، في تعليقه على نص كلام ابن تيمية ( فتأمل كلامه في تكفير المعين ، والشهادة عليه إذا قُتل بالنار ، وسبي حريمه وأولاده عند من منع الزكاة ، فهذا الذي ينسب عنه أعداء الدين عدم تكفير المعين ) وقال رحمه الله ، بعد ذلك ( وكُفر هؤلاء ، وإدخالهم في أهل الردة ، قد ثبت باتفاق الصحابة ، المستند إلى نصوص الكتاب والسنة ) [ رسالة مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد ص 26 ] .

وقال أيضاً ( فتأمل كلامه ، وتصريحه بأن الطائفة الممتنعة عن أداء الزكاة إلى الإمام أنهم يقاتلون ، ويحكم عليهم بالكفر والردة عن الإسلام ، وتسبى ذراريهم وتغنم أموالهم ، وإن أقروا بوجوبها ، وصلوا الصلوات الخمس ، وفعلوا جميع شرائع الإسلام غير أداء الزكاة ، وأن ذلك ليس بمسقط للقتال لهم ، والحكم عليهم بالكفر والردة وأن ذلك قد ثبت بالكتاب والسنة واتفاق الصحابة رضي الله عنهم ) [ الدرر السنية 178/1 ، وانظر مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب 31/1 ] .

وأما ما وقع من الاعتراض من أن عمر رضي الله عنه ، رد سبي مانع الزكاة في زمن خلافته ، ظناً منهم عدم موافقته لإجماع الصحابة ، فهو من الغلط ، والباطل

قال ابن تيمية رحمه الله ( فعمر وافق أبا بكر على قتال مانعي الزكاة ، وكذلك سائر الصحابة .. ، ولكن من الناس من يقول : سبى أبوبكر نساءهم ، وذراريهم وعمر أعاد ذلك عليهم ، وهذا إذا وقع ليس فيه بيان اختلافهما ، فإنه قد يكون عمر كان موافقاً على جواز سبيهم ، لكن رد إليهم سبيهم كما ردّ النبي صلى الله عليه وسلم على هوازن سبيهم ، بعد أن قسّمه بين المسلمين ، فمن طابت نفسه بالرد ، وإلا عوّضه من عنده ، لمّا أتى أهلهم مسلمين ، فطالبوا رد ذلك عليهم . وأهل الردة كان قد اتفق أبوبكر ، وعمر ، وسائر الصحابة ، على أنهم لا يمكّنون

من ركوب الخيل ، ولا حمل السلاح ، بل يتركون يتبعون أذناب البقر حتى يُري الله : خليفة رسوله ، والمؤمنين : حسن إسلامهم ، فلما تبين حسن إسلامهم ردّ ذلك إليهم ، لأنه جائز ( [ منهاج السنة النبوية 327/6 ] .

وقال ابن جرير الطبري رحمه الله ( فلما وليَ عمر رحمه الله ، قال : إنه ليقبح بالعرب أن يملك بعضهم بعضاً ، وقد وسّع الله ، وفتح الأعاجم ، واستشار في فداء سبايا العرب في الجاهلية والإسلام ، إلا امرأة ولدت لسيدها ، وجعل فداء كل إنسان سبعة أبعرة ، وستة أبعرة ، إلا حنيفة كندة ، فإنه خفف عنهم لقتل رجالهم ، ومن لا يقدر على فداء لقيامهم ، وأهل دبا ، فتتبع رجالهم نساءهم بكل مكان ) [ تاريخ الطبري 304/2 ] .

فتأمل تلك الأقوال منهم رحمهم الله ، وإلى فعل عمر رضي الله عنه ، وكيف رد سبي المرتدين التائبين ، حتى سبي الجاهلية بين العرب ، قبل الإسلام ، كما رد النبي صلى الله عليه وسلم على هوازن سبيهم ، بعد تقسيمه .

**التحقيق في معنى الآية " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا " وإبطال قول المستدل فيها عن نفي مسمى الشرك وتعيينه على فاعله وإعذاره بالجهل**

**وأما ما جاء في الآية من قوله تعالى " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا "**

فهي الحجة النافية للعذاب ، لا الحكم ، أو ما يتعلق به من التسمية والوصف .  
أي يثبت وصف الشرك ومسماه على فاعله ، ولو ادعى الإسلام ، وكان جاهلاً ويوصف بأنه مشرك كافر ، ولكن لا تلحقه سنة العذاب والهلاك ، حتى يسمع بالرسول ، وداعي الرسالة ، وأصل دعوة التوحيد .  
( فهناك فرق بين الكفر المعذب عليه ، والكفر الحكمي الإسمي ) .

والآية نافية فقط ، للكفر المعذب عليه " وما كنا معذبين " أي في الدنيا والآخرة فعذاب الآخرة ما يلقاه الكافر فيها ، وعذاب الدنيا ما يناله فيها من ألوان العذاب والتي منها التعذيب بأيدي المؤمنين كما قال تعالى " قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم " وهذا النوع من العذاب لا يتأتى إلا بعد الدعوة والبيان ، لما روي عن ابن عباس أنه قال ( ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً قط إلا دعاهم ) رواه أحمد فدل ذلك أن المنفي في الآية هو الكفر المعذب عليه ، لا الكفر الإسمي الوصفي ونظير ذلك أيضاً ما استدلوا به من الاستدلال الخاطيء ، في قوله تعالى " رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل "

المعنى : أي حجة يدروون بها عن أنفسهم أمر العذاب ، كحجة المجنون ، وغيره فليس بعد بعثة الرسل ، وبلوغ أصل الرسالة ، والداعي إليها ، حجة لأحد في درء العذاب ، فالمعرض عن ذلك : لا عذر له عند الله .  
كما قال تعالى " بشيراً ونذيراً فأعرض أكثرهم فهم لا يسمعون "

قوله تعالى " فأعرض " دليل أن أهل الإعراض : لا عذر لهم .

وقد ذكر جل وعلا أنهم جهال بسبب ذلك ، لا علم لهم .

قال تعالى " بل أكثرهم لا يعلمون الحق فهم معرضون "

وذكر أيضاً : أن الكفر يلزمهم ، بسبب إعراضهم .

قال تعالى " والذين كفروا عما أنذروا معرضون "

فمن بلغه أصل دعوة التوحيد ، وسمع بالداعي إليه ، ثم أعرض عنها ، فقد وجب عليه العذاب ، تحقيقاً للآية .

ولقوله صلى الله عليه وسلم ( والذي نفس محمد بيده ، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة ، يهودي ولا نصراني ، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به ، إلا كان من أصحاب النار " رواه مسلم .

( لا يسمع بي ) أي يسمع بالرسول ، وأصل دعوته ، ثم يعرض ، فهو في النار .

ولما روي أيضاً ، عنه صلى الله عليه وسلم ، من حديث أنس ( أن رجلاً قال يا رسول الله أين أبي ؟ قال " في النار " فلما قفى ، دعاه ، فقال " إن أبي وأباك في النار " ) رواه مسلم .

وما روي كذلك ، عنه صلى الله عليه وسلم ، من حديث أبي هريرة ، قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( استأذنت ربي أن أستغفر لأمي ، فلم يأذن لي واستأذنته أن أزور قبرها ، فأذن لي ) رواه مسلم .

ولقول الله تعالى " ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم \* وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه إن إبراهيم لأواه حليم \* وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون إن الله بكل شيء عليم "

روى ابن أبي حاتم والطبراني وابن جرير وغيرهم عن ابن عباس وابن مسعود قال ( خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً إلى المقابر ، فاتبعناه ، فجاء



حتى جلس إلى قبر منها ، فناجاه طويلاً ، ثم بكى ، فبكينا لبكائه ، ثم قام ، فقام إليه عمر ، فدعاه ثم دعانا ، فقال " ما أبكاكم ؟ " قلنا : بكينا لبكائك ، قال " إن القبر الذي جلست عنده قبر آمنه ، وإنني استأذنت ربي في زيارتها ، فأذن لي وإنني استأذنت ربي في الاستغفار لها ، فلم يأذن لي ، وأنزل علي " ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم "

فأخذني ما يأخذ الولد للوالدة من الرقة ، فذلك الذي أبكاني " ) .

وما رواه أيضاً ابن المنذر والطبراني عن ابن مسعود قال ( جاء ابنا مليكة وهما من الأنصار ، فقالا : يا رسول الله ، إن أمنا كانت تحفظ على البعل وتكرم الضيف ، وقد أدت في الجاهلية ، فأين أمنا ؟ فقال " أمكما في النار " فقاما وقد شق ذلك عليهما ، فدعاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرجعا فقال " إن أمي مع أمكما " ( الحديث .

فقوله تعالى " من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم " دل على أن أم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بموتها على الشرك ، صارت من أصحاب الجحيم .

وهذا كله يدل على أن حجة الله قد قامت عليهم ، وأنهم ليسوا بأهل فترة ، لأن أهل الفترة : هم الذين لم يسمعوا بالرسول ، أو داعي الرسالة إلى التوحيد .

وقد كثر صوت دعاة التوحيد في زمن الجاهلية ، مما يؤكد على أن حجة الله قد قامت على قريش والعرب ، فهم أمة إسماعيل ، وقد بقيت آثار رسالته ودعوته عليه السلام ، حتى بدّل أصلها عمرو بن لحي الخزاعي لعنه الله ، وغير دين إبراهيم عليه السلام ، وأدخل عليهم الشرك ، فبقيت آثار دعوة التوحيد بعد هذا التحريف ولم تنقطع ، وتولى أمر بيانها ثلة من الحنفاء ممن تمسك بآثار الأنبياء كزيد بن عمرو بن نفيل ، وقس بن ساعدة الأيادي وغيرهم من حملة هذه الأمانة دعوا الناس إليه ، في المواسم ، والحج ، ومجالس أهل الشرك ، وأسمعوا الناس آثارها ، ولم تدرس عنهم .

وبما أن العرب أمة من الأمم ، وهم أمة إسماعيل عليه السلام ، فقد بلغهم النذير لعموم قوله تعالى " وإن من أمة إلا خلا فيها نذير "

وقوله تعالى " ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت "

وهذا من حيث المعنى العام ، كونها أمة أتاها نذير ، باستثناء أفراد الناس منهم ممن انعزل عن تلك الأمة وتلك الجموع ، فلم يسمعوا بالنذير ، وداعي الرسالة فهؤلاء يشملهم قوله تعالى " وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا "

أي حتى يسمع هؤلاء الأفراد أصل دعوة التوحيد ، من الأمر بعبادة الله وحده .

هؤلاء هم الذين يحتجون عند الله في درء العذاب ، كما جاء في الحديث ، كونهم أهل فترة ، أي انقطاع ، انقطعت عنهم آثار الرسالة ، فلم يسمعوا بدعوة التوحيد وأما سائر هؤلاء من العرب ، فقد بلغتهم الحجة ، وتحقق فيهم أمر العذاب .  
ودليل ذلك قوله تعالى " ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونخزى "

قوله تعالى " أهلكناهم بعذاب من قبله " أي قبل مجيء الرسول ونزول القرآن وهو يدل على استحقاقهم للعذاب ، فإن الله ما كان ليهلك قوماً بعذاب إلا وهم مستحقون له ، ولكن أراد جل وعلا أن يقطع دابر أعذارهم ببعثة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا يُبقي لهم أمل في ذلك ، وليشهدوا بعدها على أنفسهم باستحقاقهم للعذاب .

وأما ما التبس على البعض من معنى قوله تعالى " لتتذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون "

قوله " ما أتاهم من نذير من قبلك " المراد : أي باشر دعوتهم نذير من الرسل كما باشرت أنت دعوتهم ، وسمعوا منه مباشرة ، كما سمعوا منك ورأوا الآيات كما هو الحال في بني إسرائيل ، الذين تتابعت عليهم الرسل ، النبي تلو النبي ففي الصحيح ، عنه صلى الله عليه وسلم ، قال ( كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي " الحديث .

قوله تعالى " قل يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل" الانقطاع هنا وقع في جانب الرسل ، وليس في جانب الرسالة ، والداعي إليها . وتقدم في السنة من جملة الأحاديث الصحاح البيان في ذلك ، من الحكم بالنار على من مات من أهل الجاهلية ، قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم . والسنة مبينة للقرآن وعمومه من الآيات ، قال تعالى " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون "

وأما ما تقدم من قوله تعالى " وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون إن الله بكل شيء عليم "

فإن الآية خاصة في أهل الإيمان كما نص أهل التفسير ، لأنها تبع لسياق الآيات التي قبلها " ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين "

وإذا حملنا الآية على هذا المعنى ، فهذا لا علاقة له بالشرك وفعله ، بل هو يتعلق بأمر الله ونهيه لأهل الإيمان ، وأن الله لا يلحق بهم الضلال حتى يعلموا نهيه عن الاستغفار للمشركين " حتى يبين لهم ما يتقون "

ولو أردنا جدلاً ، أن نأخذ بقول المخالف : في حمل الآية على عامة أهل الشرك فإن المعنى ظاهر والله الحمد لا إشكال فيه ، فقوله " حتى يبين لهم ما يتقون " أي حتى يبين لهم البيان الذي يتقون به عاقبة شركهم من الخلود في النار وغيره وهذا حاصل عند من سمع داعي التوحيد ، وعاقبة تاركه ، ثم أعرض عن ذلك .

ثانياً : قوله " ليضل قوماً " المراد به الضلال المقرون بالعذاب ، لا ضلال الملة والدين ، لأن من أشرك بالله قد ضل ضلالاً مبيناً ، وثبت في حقه وصف الضلال فكيف يلتبس أمر ضلاله ، أو يُقال أن الله سيضله بعد البيان ؟! هذا لا يقول به إلا جاهل ، لا يفهم مراد الله وكلامه .

فيُعلم إذاً أن الضلال هنا نوعان : ضلال مُعَذَّب عليه ، وضلال غير مُعَذَّب عليه وأن المنفي في الآية : هو الضلال المعذب عليه ، دون الآخر .

ثالثاً : ما ينقض أصل استدلالهم هنا ، من معنى قوله تعالى " بعد إذ هداهم " فقد ذكر الله هنا بأنه قد هداهم ، وهذا الهدى منه جل وعلا كان قبل الضلال المعذب عليه ، كما أشارت الآية " ليضل قوماً بعد إذ هداهم " فالضلال المشار إليه هنا : وقع بعد الهدى ، وليس قبله " بعد إذ هداهم " فكيف يوصف فاعل الشرك بجهله : أنه ضال في الآية ، وقد هداه الله وتحقق فيه أمر الهداية ؟!

هذا يؤكد على أن المنفي في الآية : هو الضلال المعذب عليه ، لا ضلال الدين . رابعاً : أنه من الظلم والجهل أن يستدل البعض بالآيات التي نزلت في الكفار لقطع عذرهم في أمر العذاب ، ويُجعل ظاهرها متقرر في نفي مسمى الشرك على من تعيّن في حقه ذلك .

وهذا لا يليق بمن يتجرد للحق ومعرفته أن يعتمد إلى التلاعب بالنصوص وتنزيلها فيتعيّن إذاً ، وصف من أشرك بالله بوصف الكفر ، واستحقاقه ذلك دون أمر العذاب الذي هو متوقف على بلوغ الحجة .